إدارة الأزمة الإنسانية في غزة ما بعد الحرب: الجهود والمعوقات

م .م . أحمد عبد الرضا محمد سحاب

جامعة ديالى/ رئاسة الجامعة – قسم الدراسات والتخطيط

البريد الإلكتروني: Ahmed96.abd@uodiyala.edu.iq

م .م . زينب رسول حبيب علوان

جامعة القادسية/ كلية الطب

البريد الإلكتروني: zainab.rasool@qu.edu.iq

م .م . محمد عبد العزيز مقداد جواد

جامعة بابل/ كلية القانون

البريد الإلكتروني: Law218.mohammed.abad@uobabylon.edu.iq

يهدف البحث إلى دراسة إدارة الأزمة الإنسانية في غزة، من خلال الاطلاع على الواقع الإنساني في القطاع، وتحديد حجم الدمار والخسائر البشرية ما بعد الحرب، والتركيز على الجهود والمعوقات عبر تحليل الجهود الدولية والإقليمية لمعالجة الوضع الإنساني، وتحديد أبرز المعوقات السياسية والإدارية، التي واجهت عملية إدارة الأزمة، إذ تناول البحث دور المنظمات الدولية والإقليمية في الإغاثة، وإعادة الإعمار، مع تسليط الضوء على تأثير الانقسام السياسي، وحصار الكيان الصهيوني في تعقيد الاستجابة الإنسانية، ويخلص البحث إلى أن نجاح إدارة الأزمات الإنسانية في غزة يتطلب معالجة جذرية للعوائق السياسية والإدارية، وتبني رؤية علمية شاملة، تقوم على التشاركية، والاستدامة، والاستجابة السريعة لاحتياجات السكان المتضررين نتيجة القصف وحصار الكيان الصهيوني.

الكلمات المفتاحية: فلسطين، الدول العربية، غزة، أمريكا، الكيان الصهيوني.

Managing the Humanitarian Crisis in Post-War Gaza: Efforts and Obstacles

Asst. Inst. Ahmed Abdul-Ridha Mohammad

University of Diyala/University Presidency /Department of Studies and Planning

E-mail: zainab.rasool@qu.edu.iq

Asst. Inst. Zainab Rasool Habib Alwan

Al-Qadisiyah University/College of Medicine

E-mail: Ahmed96.abd@uodiyala.edu.iq

Asst. Inst. Mohammed Abdulazeez Muqdad Jawad

University of Babylon / College of Law

E-mail: Law218.mohammed.abad@uobabylon.edu.iq

This research aims to study post-conflict humanitarian crisis management in Gaza Strip and determine the amount of destruction and human losses after the war, along with focusing on efforts and obstacles by analyzing the role of international and regional efforts to address the humanitarian situation and identify the most prominent political and administrative obstacles facing the process of crisis management. The research addresses the role of international and regional organizations regarding relief and reconstruction, highlighting the impact of the political division and the blockade of the Zionist Entity on complicating the humanitarian response. The research concludes that successful humanitarian crisis management in Gaza requires addressing the political and administrative obstacles radically and adopting a comprehensive scientific vision based on partnership, sustainability, and rapid response to the needs of the population affected by the Zionist bombing and blockade.

Keywords: Palestine, Arab countries, Gaza, America, the Zionist Entity.

الاستلام	الإرجاع	القبول
2026/5/24	2026/6/13	2026/6/15

المقدمة

إن الأزمات الإنسانية من المشكلات الكبيرة، التي تعاني منها المجتمعات في أنحاء العالم، وتعد غزة واحدة من بين البقاع، التي تعاني من تحديات إنسانية كبيرة، نتيجة للصراع المستمر، والحصار الاقتصادي المتزايد، إذ تواجه غزة أزمة إنسانية حادة متفاقمة حصيلة الحروب المتواصلة، والتي أدت إلى ارتفاع في أعداد الضحايا والمصابين، نتيجة الحرب المستمرة، والتي نتجت تدمير المنشآت الأساسية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ومع توقف الحرب تنطلق جهود دولية وإقليمية مكثفة لتقديم المساعدات الإنسانية، وإعادة الإعمار، وتحقيق الاستقرار، ومع ذلك تواجه تلك الجهود تحديات سياسية وإدارية معقدة تؤثر في فاعليتها.

إشكالية البحث

تعاني غزة من أزمات إنسانية متفاقمة بعد كل صراع، إذ تتعرض الهياكل الأساسية لدمار بشكل كبير، وتتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما يستدعي تدخلات إنسانية عاجلة بوساطة الأطراف الدولية والمنظمات الإقليمية، وبالرغم من الجهود المبذولة؛ تظل هناك تحديات سياسية وإدارية تعيق تحقيق استجابة إنسانية فعالة ومستدامة، إذ تتمثل إشكالية البحث في معرفة إلى أي مدى تُسهم الجهود الدولية والإقليمية في إدارة الأزمة الإنسانية في غزة ما بعد الحرب؟ وما العقبات السياسية والإدارية، التي تحول من دون تحقيق استجابة إنسانية ناجحة ومستدامة؟

وتنبثق عن الإشكالية تساؤلات فرعية:

1. ما أبرز التحركات الدولية والإقليمية المبذولة لمعالجة الأزمة الإنسانية في غزة في أثناء وبعد انتهاء الحروب؟
2. ما مدى فاعلية هذه المساعي في إصلاح الظروف المعيشية للسكان المتضررين؟
3. ما التجاذبات السياسية التي تعرقل تنفيذ خطط الإغاثة وإعادة الإعمار؟

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يقدّم معالجة لأزمة إنسانية معقّدة ومستمرة في مرحلة ما بعد الحرب، عبر تحليل تكاملي يربط بين الجهود الدولية، والإقليمية، والمعوقات السياسية والإدارية، التي تحدّ من فاعليتها.

إذ يعزز البحث دراسة شاملة بشأن المساعي الدولية والإقليمية، التي تبذل لمعالجة الوضع الإنساني في غزة ما بعد الحرب، ومدى استجابتها للاحتياجات الإنسانية، وبيان الإشكالات السياسية، التي تعيق تلك الجهود من دون تحقيق إدارة ناجحة للأزمة، كما سيقدم البحث آليات تكثيف المساعي الدولية والإقليمية، التي تبذل لمعالجة الوضع الإنساني في غزة ما بعد الحرب.

أهداف البحث

من أهداف البحث، تشخيص واقع إدارة الأزمة الإنسانية في قطاع غزة ما بعد الحرب، من خلال معرفة حجم الدمار والخسائر البشرية، فضلًا عن تقويم الجهود الدولية والإقليمية المبذولة، وتحديد العوائق السياسية والإدارية، التي تحد من فاعليتها، واقتراح بدائل علمية لتحسين الاستجابة الإنسانية في القطاع، وبقية المناطق المجاورة، التي تضررت بفعل العمليات العسكرية الصهيونية، وذلك عبر تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

1. تشخيص طبيعة الأزمة الإنسانية في غزة ما بعد الحرب من خلال قياس حجم الأضرار، واحتياجات السكان المتضررين.
2. تحليل الجهود الدولية المبذولة في مجال الإغاثة، وإعادة الإعمار، وتقييم مدى فاعلياتها في الاستجابة السريعة للاحتياجات الإنسانية الأساسية.

3. دراسة الجهود الإقليمية والمتمثلة بالدول العربية المجاورة في دعم الأزمة الإنسانية، التي خلفتها الحرب الصهيونية، ومدى تكامل الجهود الإقليمية مع الجهود الدولية في إدارة وتقديم الدعم الإنساني للأزمة الفلسطينية.
4. تشخيص المعوقات السياسية، التي تعرقل إدارة الأزمة الإنسانية بصورة جيدة، بما في ذلك تأثير الانقسامات السياسية، والصراعات الإقليمية والدولية على تدفق المساعدات الغذائية والطبية، التي قد تكون سببًا في إنقاذ حياة السكان في غزة.
5. تقييم أثر الحصار المفروض والقيود التي زادت في تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة.
6. تقديم مقترحات عملية وقابلة للتطبيق لتحسين إدارة الأزمة الإنسانية في غزة، بعيدًا عن التجاذبات السياسية، من خلال تعزيز التنسيق، ومعالجة التحديات السياسية والإدارية في فلسطين.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها، أن الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لإدارة الأزمة الإنسانية في غزة ما بعد الحرب، تسهم في التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية، إلا أن فاعليتها واستدامتها تتأثر بمعوقات سياسية وإدارية ولوجستية تحد من كفاءة الاستجابة الإنسانية وقدرتها على تحقيق نتائج مستدامة، الأمر الذي يستلزم تبني نهج متكامل، يعزز التنسيق، ويدعم الحلول السياسية لضمان استجابة إنسانية أكثر فاعلية.

المبحث الأول: الجهود الدولية والإقليمية لمعالجة الوضع الإنساني في غزة ما بعد الحرب

عانت غزة من أزمات إنسانية متفاقمة نتيجة الحروب المتكررة، وانهيار البنى التحتية، وتصاعد أعداد الضحايا والجرحى والمشردين الفلسطينيين، مما استدعى استجابات دولية مكثفة لمعالجة التداعيات الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، ذلك أن الوضع الإنساني في غزة أحد أكثر الأوضاع تعقيدًا في العالم، إذ تتفاقم الأزمات نتيجة الحروب المتكررة؛ مما يسبب انهيار الهيكل التنظيمي، ونقص الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والمياه، ومع كل دورة من الحرب تنطلق جهود دولية وإقليمية لمواجهة المعوقات الإنسانية تمثل تقديم الدعم الفوري، وإعادة الإعمار، وتعزيز التنمية المستدامة، لذا يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الخسائر البشرية،

والأبعاد الديموغرافية المتمثلة في سياسة النزوح القسري، والتدمير المتعمد للبنية التحتية، فضلًا عن تحليل دور المنظمات الدولية والإقليمية في معالجة الوضع الإنساني في غزة بعد الحرب، مع التركيز على التحديات والفرص لتعزيز الاستجابة الإنسانية، كذلك تهدف إلى تحليل المحاولات الدولية المبذولة لمعالجة الوضع الإنساني في غزة بعد الحرب.

المطلب الأول: الواقع الإنساني في قطاع غزة وحجم الدمار والخسائر البشرية

يجسد الواقع الإنساني في قطاع غزة واحدًا من أعقد الأزمات الإنسانية، وأشدها كارثية في العالم، إذ تجاوزت التداعيات حدود الأزمات التقليدية لتتحول إلى انهيار شامل في مقومات الحياة البشرية والبنيوية كافة، منذ هجوم حماس من قطاع غزة على الكيان الصهيوني في 7 تشرين الأول 2023 ما أدى إلى تصاعد الحرب في القطاع إلى خسائر كارثية في الأرواح، فمنذ ذلك التأريخ ولغاية 18 آذار 2026 ووفقًا لإحصائيات وزارة الصحة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد راح ضحية ذلك أكثر من (73,324) فلسطينيًا في قطاع غزة والضفة الغربية، وأُصيب أكثر من (171,912) آخرين، أما بشأن عمليات النزوح؛ فتشير التقارير إلى نزوح أكثر من (1.9) مليون فلسطيني، وفيما يتعلق بعدد الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ تشير التقارير إلى أن أكثر من (41,844) شخصًا يعانون من إصابات بالغة ناجمة عن قصف واستهداف الكيان الصهيوني المستمر للمدنيين[1]، إذ ألحقت الحرب في قطاع غزة أضرارًا واسعة النطاق بالعديد من القطاعات، ويواجه كل قطاع تحديات صعبة وأزمة شديدة واحتياجات مالية ضخمة للتعافي عن الأضرار والخسائر الاقتصادية والمادية، التي يشهدها قطاع غزة، إذ تقدر الأضرار المادية بنحو (22.7 مليار دولار)، والخسائر الاقتصادية بنحو (مليار دولار أمريكي)، كما تقدر احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو (57.9 مليار دولار أمريكي)، وتشير تقديرات وكالة التنمية الإقليمية (RDNA) إلى أن الأضرار المباشرة، التي لحقت بالبنية التحتية المادية في قطاع غزة نتيجة القصف الصهيوني المستمر، بلغت نحو (35.2 مليار دولار أمريكي)، وفيما يخص احتياجات التعافي، وإعادة الإعمار في القطاعات المتضررة، التي تقدر بنحو (71.4 مليار دولار أمريكي)، وترتكز أعلى احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في قطاع الإسكان بنحو (16.2 مليار دولار أمريكي)، يليه قطاع الزراعة والنظام الغذائي، فقد بلغت (10.5 مليار دولار أمريكي)، ثم قطاع

الصحة بكلفة (10 مليارات دولار أمريكي)، وأخيرًا قطاع الصناعة والتجارة، إذ بلغت كلفة هذه القطاعات مجتمعة بنحو (9 مليارات دولار أمريكي)[2].

المطلب الثاني: الجهود الدولية في معالجة الوضع الإنساني في غزة

تمثل الأوضاع الإنسانية في غزة بعد فترات الحرب أحد أهم العقبات، التي تشكل تحديًا للمجتمع الدولي، إذ إن التطورات التي طرأت على الشرق الأوسط لا تزال تتضمن في جوهرها تداعيات تتسع نتائجها إلى المجتمع العالمي، مما يجعل خيارات السياسة الدولية أكثر تعقيدًا، ويخلق تحديات غير مسبوقة على السلام والاستقرار الدوليين، كما أن الحروب المتكررة في قطاع غزة لا تشكل نزاعًا إقليميًا حادًّا، بل تكشف ملامح مستقبل جيوسياسي مليء بالمخاطر، يتضح بعضها في التهديدات العالمية، التي تلي هذه الحروب[3]، إذ تتفاقم الأزمات الإنسانية نتيجة حصيلة الدمار الذي رافق أجهزة الدولة، وانهيار المنشآت الأساسية، وإجراءات تقيد عمل المساعدات بوساطة هيئات الكيان الصهيوني، واستنادًا إلى ذلك؛ تسعى الجهات الدولية والدول العربية وغير العربية إلى تقديم الدعم الإنساني، وإعادة الإعمار، وتعزيز سبل الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في القطاع.

أولًا: دور الأمم المتحدة ومنظماتها في معالجة الوضع الإنساني في غزة

تواجه الأمم المتحدة عقبات كبرى في ظل تهميش صوتها، بسبب استخدام الإدارة الأمريكية حق الفيتو في مصلحة الكيان الصهيوني، وهو ما أكده تصريح "أنطونيو غوتيريش" أمين عام الأمم المتحدة، والذي أكد فيه "أن الكيان الصهيوني لا يعترف بقرارات المنظمة، بينما يتعرض موظفوها للقتل في الأراضي الفلسطينية"[4]، إذ أسهمت الأمم المتحدة ومنظماتها في الاستجابة للأزمة الإنسانية في غزة عن طريق تقديم الإعانات الإغاثية، وتعزيز المبادرات الدبلوماسية للدفاع عن المدنيين الأبرياء، ويمكن تصنيف مساهماتها ضمن المحاور الآتية:

ا. دور برنامج الغذاء العالمي في غزة

أسابيع القصف المستمر والمتفاقم على غزة، تركت غالبية السكان في ظروف محبطة وكارثية، فحاول برنامج الغذاء العالمي جاهدًا تأمين المساعدات الإغاثية إلى أكثر من مليون شخص يعانون من نفاد المياه الصالحة للشرب والغذاء[5]، كما تم التخفيف من خطر المجاعة بفضل الهدنة والتدفق الكبير للمساعدات، إلا أن الأوضاع الإنسانية لا تزال متردية هناك، إذ

تركت الحرب أكثر من مليوني شخص بلا مأوى، أو مصدر دخل، مما جعلهم يعتمدون بالكامل على المساعدات الغذائية، وأعرب برنامج الأغذية العالمي بتوسيع نطاق عملياته الإنسانية لدعم الفلسطينيين بمساعدات غذائية منقذة للحياة، ليصل إلى (1.3) مليون شخص في غزة[6]، إذ يحتاج برنامج الغذاء العالمي إلى (254 مليون دولار أمريكي) خلال ستة أشهر المقبلة، لتقديم إعانات عاجلة تصل إلى (1.4) مليون شخص في غزة والضفة الغربية[7]، إذ يتزايد العنف يومًا بعد يوم، ويموت المزيد من الفلسطينيين، ويتضورون جوعًا، ومن لم يمت من القصف الجوي سيكون معرضًا للموت، بسبب نقص الغذاء والخدمات الطبية[8].

2. منظمة الصحة العالمية

أعرب "تيدروس أدهانوم" وهو المدير العام لمنظمة الصحة العالمية عن أمله في أن يتحول وقف إطلاق النار في غزة إلى سلام دائم ، إلا أن ذلك لم يستمر طويلًا، وأكد "تيدروس" أن المتطلبات الأساسية تتمثل في تلبية الاحتياجات الطبية الملزمة، ودعم المستشفيات، وتسهيل نقل المرضى داخل غزة وخارجها للحصول على الرعاية[9]، إذ تواصل المنظمة التحضير لتعزيز نطاق الاستجابة بالتنسيق مع شركاء الأمم المتحدة في قطاع الصحة، ومن بين هؤلاء اليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتدعو المنظمة الأطراف كافة للإيفاء بالتزامهم بالتنفيذ التام لاتفاق إنهاء القتال، ومتابعة العمل سعيًا لتحقيق اتفاق سياسي لمعالجة الأزمة، التي طال استمرارها داخل الأرض الفلسطينية المحتلة[10].

3. منظمة الأونروا

هي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، أقدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأسيس الأونروا في عام 1949، وفوضتها بمهمة تقديم المساعدة الإنسانية والحماية للاجئي فلسطين، وقد واجهت الوكالة تحديات وعقبات خطيرة منذ دخول تشريع البرلمان الصهيوني المناهض للأونروا حيز التنفيذ في نهاية شهر كانون الثاني من العام 2025.

إذ تواجه الوكالة ضغوطًا متزايدة من البلدية في القدس المحتلة لإخلاء المباني، وإنهاء تقديم الخدمات، وتم طرد الموظفين الدوليين فعليًا من الضفة الغربية المحتلة، مع رفض الكيان تسهيل دخولهم أو خروجهم عبر معبر كرم أبو سالم، وبالرغم من هذه التحديات؛ فإن الأونروا قدمت الغذاء لمليوني شخص، وفتحت ما يقرب من 40 ملجأ طوارئ جديدًا، ووفرت الخيام لأكثر

من 60 ألف شخص، وفيما يتعلق بقطاع التعليم، من خلال توفير مساحات التعلم المؤقتة، والتعلم عن بعد، تواصل الأونروا تقديم الدعم إلى الأطفال بالتعليم، إذ يتلقى 70% منهم تعليمهم عن بعد من خلال المنصة الرقمية التابعة للمنظمة[11].

كما ساندت المنظمة جهود فرق الصحة التابعة لها في حملة التطعيم ضد شلل الأطفال، لتصل إلى ما يقرب من (200) ألف طفل دون سن العاشرة، وقدمت الأونروا أكثر من (16.7) مليون استشارة صحية منذ بدء الحرب، ويشمل ذلك (11.7) مليون استشارة طبية، قدمها أطباء الأونروا، فضلًا عن (5) ملايين استشارة أخرى، قدمها الممرضون وغيرهم من الطواقم الصحية، شملت اللقاحات، والفحوصات الصحية، وتقديم المشورة، وفيما يخص الصحة النفسية والاجتماعية، لجأت المنظمة في المدة بين 7 تشرين الأول 2023 وحتى 22 آذار 2026 إلى تقديم خدمات –عن طريق فريق العمل الاجتماعي في الأونروا– لأكثر من (260,782) نازحًا، بما في ذلك الإسعافات الأولية النفسية، والدعم النفسي الاجتماعي، وخلال المدة نفسها، تم تقديم الخدمات لأكثر من (4,067) ناجيًا من العنف القائم على النوع الاجتماعي، فضلًا عن (7,331) طفلًا، بمن فيهم (3,132) طفلًا غير مصحوب بذويه، كما قدم الفريق الدعم إلى (34,360) شخصًا من ذوي الإعاقة من خلال الدعم النفسي والاجتماعي، وفيما يتعلق بالأمن الغذائي منذ 7 تشرين الأول 2023 وحتى بدء وقف إطلاق النار السابق في 19 كانون الثاني 2025، قامت الأونروا بإيصال جولتين من الطحين إلى أكثر من (388 ألف) عائلة، أي (1,9 مليون فرد تقريبًا)، فيما تسلمت (374 ألف) عائلة من تلك العائلات على الأقل ثلاث جولات من الطحين، وخلال مدة وقف إطلاق النار، قامت الأونروا بإيصال المعونات الغذائية الضرورية إلى أكثر من مليوني شخص[12].

ثانيًا: الاتحاد الأوروبي

ساند الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية في تعزيز المساعي الهادفة إلى وقف إطلاق النار في فلسطين، والوصول إلى اتفاق يخفف من حدة الأزمة، مع المساهمة في توفير الدعم والمساعدات الإنسانية والإغاثية في إعادة الإعمار، وقد تجسدت هذه الجهود في عام 2024 حين زادت المفوضية الأوروبية مساعداتها الإنسانية لفلسطين من خلال تخصيص (237 مليون يورو) كمساعدات إنسانية للفلسطينيين، وفي عام 2025 أعلنت المفوضية ذاتها عن تقديم مساعدات

إنسانية بمقدار (120 مليون يورو) للفلسطينيين[13]، كما يدعو الاتحاد الأوروبي إلى الالتزام بالقانون الإنساني الدولي، وحفظ كرامة الإنسان، ويدين التدمير غير القانوني، الذي يجري في فلسطين، والتهجير القسري للسكان[14].

إذ أعربت "كايا كالاس" الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي عن قلق الاتحاد من تداعيات التشريع الصهيوني بشأن الأونروا على عملياتها في الضفة الغربية، والقدس، وغزة، وأكدت "كايا كالاس" دعم الاتحاد لدور الأمم المتحدة ووكالاتها في تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين[15]، وفي نهاية الأمر، فإن الاتحاد الأوروبي، لا يمتلك القدرة على التأثير في مجريات الحرب المستمرة في غزة، كما إن الخلافات الأوروبية مع إدارة دونالد ترمب المتمثلة في ملفات مثل أوكرانيا، حلف الناتو، والعلاقات التجارية ستكون لها تداعيات في الملف الفلسطيني[16].

ثالثًا: مجلس الأمن

أدت قرارات مجلس الأمن دورًا محوريًا في وقف إطلاق النار في فلسطين، وتقديم المساعدات الإنسانية بعد انتهاء العمليات العسكرية، إذ جاءت هذه الجهود من خلال إصدار قرارات ملزمة في مجلس الأمن، أو توصيات ذات تأثير سياسي واسع في الجمعية العامة، تهدف إلى وقف العنف، وحماية المدنيين، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية، وإعادة الإعمار في المناطق الفلسطينية المتضررة، إذ رحبت دول وشخصيات دبلوماسية وأممية بقرار مجلس الأمن الرامي إلى إنهاء إطلاق النار داخل غزة خلال شهر رمضان، وهي مبادرة تهدف إلى إنهاء دائم ومستدام لإطلاق النار[17].

وفي مرحلة سابقة، أقر مجلس الأمن القرار الذي صوتت عليه (14) دولة لصالحه، في حين رفضت واشنطن التصويت للقرار، وأكد القرار الذي قدمه (10) أعضاء منتخبين في المجلس إلى إنهاء عاجل وتام لإطلاق النار خلال شهر رمضان[18]، كذلك طالب القرار أطراف الحرب تسهيل الوصول إلى المداخل والمخارج المؤدية إلى قطاع غزة، بما في ذلك معبر كرم أبو سالم الحدودي، لنقل الإعانات الإنسانية بمختلف أنواعها الغذائية والطبية[19].

إذ أسهمت قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل كبير في دعم جهود وقف إطلاق النار في غزة، وتقديم المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين الفلسطينيين، إلا أن فاعلية هذه الجهود والقرارات تبقى محدودة، بسبب التدخلات السياسية، والفيتو الأمريكي، مما

يتطلب إصلاحات في آليات عمل الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، وتعزيز الضغوط الدولية، لضمان تنفيذ هذه القرارات.

المطلب الثالث: الجهود الإقليمية

بعد كل حرب تشهدها فلسطين، تتدخل المبادرات الدول العربية والإقليمية لتقديم الإنساني والإغاثي، والمساهمة في إعادة الإعمار، ومحاولة لتخفيف الحرب على الأراضي الفلسطينية، إذ يعمل المسؤولون الإقليميون والدوليون من أجل وقف الحرب في غزة لتهدئة المنطقة، التي تقع فيها حربًا على نطاق غير مسبوق، منذ هجوم حماس على الكيان الصهيوني في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023[20].

شهدت الدول العربية توافقًا في مواقفها والمتمثلة بـ(العراق، وسوريا، والأردن، ومصر، ولبنان، والسعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، وعُمان، والمغرب، والجزائر، وتونس)، على التضامن والتكاتف مع الشعب الفلسطيني، ورفض أعمال العنف والحرب والحصار الصهيوني المتعمد بحق الشعب الفلسطيني، وضرورة وقف التصعيد، والحفاظ على أرواح المدنيين، فقد دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية "أحمد أبو الغيط" إلى "وقف العمليات القتالية في غزة وسائر مناطق الحرب بشكل فوري، ورأى الأمين العام، أن استمرار الكيان الغاصب في تطبيق سياسات متطرفة وعنيفة تمنع المنطقة من أي فرص حقيقية للاستقرار والهدوء على المدى القريب"، أما مجلس التعاون لدول الخليج العربي، فقد دعا "جاسم محمد البديوي"، وهو الأمين العام إلى "وقف التصعيد الفوري وحماية المدنيين الأبرياء، وأن هذه الأوضاع نشأت نتيجة استمرار الاعتداءات الصهيونية الصارخة والمجحف المستمر ضد الشعب الفلسطيني"[21]، وأعربت الدول العربية عن رفضها القاطع لأقوال رئيس وزراء الكيان الصهيوني "بنيامين نتنياهو"، بشأن تهجير الشعب الفلسطيني عن أراضيه إلى جانب جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والبرلمان العربي، ورابطة العالم الإسلامي، مؤكدين رفضهم القاطع المساس بحقوق الشعب الفلسطيني في البقاء على أرضه[22].

وجاء الرأي العام داعمًا للمسألة الفلسطينية، ومؤكدًا عليها، وفى يوم الجمعة 20 أكتوبر، رصدت دول عربية عديدة خروج احتجاجات جماهيرية لدعم ونصرة للفلسطينيين، ومناهضة القصف الصهيوني على الأراضي الفلسطينية[23].

جدول رقم (1): حجم الدعم والتمويل المالي والتراكمي المقدم من أبرز الدول والجهات العربية والإسلامية.

ت	الدولة/ الجهة المانحة	الدعم المالي بالدولار الأمريكي	النسبة من التمويل أو الترتيب
1	دولة الإمارات العربية المتحدة	2,570,000,000	المرتبة الأولى إقليميًا وثالث أكبر مانح عالميًا
2	صندوق وجمعيات قطر الخيرية	276,993,290	جهة مانحة رئيسة مستدامة
3	المملكة العربية السعودية	184,500,000	مركز ريادي في التمويل الإغاثي
4	الهلال الأحمر المصري	92,900,000	تمويل تشغيلي ولوجستي مباشر
5	جمهورية العراق	25,000,000 نقد مباشر 30,000,000 اتفاقية استراتيجية	مساهمة تمويلية سيادية طارئة ومستدامة
6	دولة الكويت	36,120,000	دعم مؤسسي وشعبي منسق
7	جمهورية تركيا	18,302,535	مانح إسلامي رئيس
8	البنك الإسلامي للتنمية	17,500,000	مؤسسة مالية إسلامية متعددة الأطراف
9	دول ومؤسسات إسلامية أخرى	12,450,000	مساهمات تضامنية متفرقة

الجدول من إعداد الباحث.

المبحث الثاني: المعوقات السياسية والإدارية لإدارة الأزمة

واجهت المساعي الإنسانية في غزة صعوبات عمقت من الأزمة الإنسانية، إذ تتداخل المحددات السياسية والإدارية في تعقيد الوضع الإنساني القائم في فلسطين، وتتجلى هذه المعوقات في مجموعة من الأبعاد من أبرزها تأثير الحرب السياسية على الأزمة، وصعوبة تنسيق الجهود بين الفاعلين المختلفين فضلًا عن القيود الصهيونية، إذ تباين النظام السياسي الفلسطيني أكثر انكشافًا وهشاشة، وعليه ليس غريبًا، أن تستغل الحاجات الإنسانية ضمن منطق الانقسام أداة للضغط السياسي إقليميًا[24].

المطلب الأول: تأثير الحرب السياسية على الأزمة الإنسانية

يعد اتفاق إنهاء إطلاق النار بين حماس والكيان بعد (470) يومًا من الغارات، والدمار، والهجمات الصاروخية، والتهجير، الذي حل بغزة، مرحلة حاسمة تجاه القضية الفلسطينية، ومستقبل المواطن الفلسطيني الطموح بتحقيق التلاحم الوطني، وإنهاء معاناته المتواصلة، كما أن توقف العمليات العسكرية في غزة يمنح تسوية مؤقتة للمدنيين في القطاع، إلا أن انعدام التفاهم المشترك

بشأن إدارة غزة، وحكمها بعد الحرب، إلى جانب صعوبات إعادة التأهيل، والتدخلات الأجنبية المحتملة، يترك أثرًا من الشك والغموض على آمال القضية الفلسطينية[25]، إذ يقف الفلسطينيون في موقف المتلقي لكل ما يطرح بشأن مسألة اليوم التالي لحرب غزة، كما أن نعرات الانقسام أدت إلى إضعاف الموقف الفلسطيني، لا سيما مع تآكل ثلاث مسائل جوهرية مهمة قبل الحرب الدائرة وخلالها، الأولى هي مسألة التمثيل الفلسطيني، والذي بات يعاني من ازدواجية واضحة، أما المسألة الثانية، فهي تتعلق بالكيانية الفلسطينية، إذ يرفض الكيان توحيد الأراضي الفلسطينية، بأي شكل من الأشكال عقب الحرب الحالية، وفيما يخص المسألة الثالثة، بالحركة الوطنية الفلسطينية، التي تعرضت لهزة عنيفة في العقل الجمعي الفلسطيني، فقد فشلت في تقديم انموذج حقيقي لتعزيز صمود المواطنين في قطاع غزة والضفة الغربية، إذ عمّق الدمار الناتج عن الحرب على قطاع غزة والضفة الغربية من الأزمات، مما أدى إلى ظهور تصدعات كبيرة في البنية التحتية، والنسيج الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، فالمشهد الداخلي في غزة يعاني من انقسام حاد بين الفصائل الفلسطينية، بسبب الانقسام بين حركتي فتح وحماس، إذ يشعر السكان أنهم رهائن لهذا الانقسام الذي يعوق أي محاولات جادة للتغيير[26].

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بتنسيق الجهود بين الجهات المختلفة

أسهم الانقسام في إضعاف الموقف الفلسطيني، لا سيما في قضية التمثيل الفلسطيني، والذي يواجه ازدواجية متباينة يتفاوض العالم إزاء قضية الرهائن، ووقف إطلاق النار مع حماس من جانب، ومن جانب آخر يتفاوض مع الإدارة الفلسطينية في مسألة التفاهمات السياسية ضمن حدود غزة، إذ يتابع مواطنو القطاع بقلق الظروف المحيطة بهم، بسبب انعدام الثقة في قدرة القيادات السياسية الفلسطينية، والهيئات المؤثرة الغربية للعبور به إلى سبيل الانتصار الوطني، وتحقيق السلام والاستقلال في البلاد.

أدى الدمار الذي حل بغزة –نتيجة للحرب المستمرة على القطاع– إلى إظهار تفكك كبيرة في النظام الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي بشأن مستقبل يبدو أكثر تعقيدًا وضبابية، إذ يواجه غالبية سكان غزة شعور الإحباط والضعف، بسبب غياب دورهم الفاعل في صياغة مستقبلهم، الذي يبدو أنه يُخطط ويدار له خارجيًا، فقد تبين من خلال مخرجات الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة "الباروميتر العربي" عام 2023 أن ما يزيد عن (75%) من أبناء غزة يرتأون، أن المجتمع

العالمي عاجز عن توفير الدعم المطلوب لتحسين مستوى أوضاعهم إثر انعدام المساعي الحقيقية للتعامل مع الأزمة القائمة[27]، كما إن واحدة من أهم العقبات التي تعترض الإدارة الفلسطينية، هو قيام الكيان الصهيوني باتخاذ خطوات عسكرية لتقويض السلطة الفلسطينية، إذ شهد عام 2024 قرارات صهيونية تهدف إلى إنهاء أي أمل بإقامة دولة فلسطينية، بدءًا من توسيع الاستيطان، ووصولًا إلى سحب السلطات التنفيذية للإدارات من مناطق شاسعة من الضفة، وعلى المستوى الداخلي، تواجه السلطة الفلسطينية فقدانًا متزايدًا للثقة الشعبية الفلسطينية، إذ أظهر استطلاع الرأي العام، أن غالبية الفلسطينيين في الضفة يرون أن السلطة أصبحت عبأً على المشروع الوطني، وأن التفكك في حركة فتح أصبح مرضًا مزمنًا[28]، أما عن حركة حماس بعد هجومها على الكيان في 7 أكتوبر 2023، ورغم الدمار الهائل، الذي ألحقته الحرب بغزة، فقد واجهت الحركة تحديات كبيرة، إذ يرفض الاحتلال بقاء حماس بشكل رسمي، ويرى تدميرها هدفًا من أهدف الحرب التي تسببت في تدمير أجزاء واسعة داخل قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة، وتراجع التأييد الفلسطيني للحركة، إلى درجة مطالبتهم لحماس بالتخلي عن حكم غزة، وتخفيف آثار الحرب[29].

اقتصاديًا، أسفرت الحرب في انهيار شامل للوضع العام نتيجة التدهور الاقتصادي الحاد، وما رافقه من مشاعر الإحباط بين السكان، الذين يدركون أنهم محاصرون في مأزق الفقر، ما أجبرهم على الاعتماد الكامل على المعونات الإنسانية القادمة من الخارج، سياسيًا تتصاعد العزلة القائمة بين الفلسطينيين، والقيادات الوطنية والعالمية، وللواقع السياسي الداخلي في فلسطين، الذي يشهد انقسامًا شديدًا بين الفصائل الفلسطينية، إذ يدرك الشعب الفلسطيني أنهم ضحايا لهذا الانقسام والتفكك، الذي يعرقل أي جهود حقيقية جادة لإحداث التغيير، وفي الوقت نفسه يفتقر المواطن الفلسطيني لأي إشراك فعلي في صنع وصياغة السياسات المرتبطة بمصيرهم ومستقبلهم المبهم، إذ يشعر غالبية الفلسطينيين بأن آراءهم غير مأخوذة بعين الاعتبار ولا تسمع، وأن قضاياهم المهمة مهمشة أمام أجندات خارجية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الأمني المبهم من دون اعتبار لاحتياجاتهم الإنسانية[30].

المطلب الثالث: دور الحصار وقيود الكيان الصهيوني في تفاقم الأزمة الإنسانية

بعد 60 يومًا مرت على إغلاق قوات الكيان للمعابر والطرق، التي تؤدي إلى قطاع غزة، بعد نهاية المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، سيطر الكيان الصهيوني على إمدادات المعونات الإنسانية القادمة من الخارج، إذ تعد مصدرًا حيويًا بالنسبة لـ(2,4) مليون فلسطيني يعاني من أزمة إنسانية حادة نتيجة منع القوات الصهيونية دخول المساعدات بالكامل قبيل انهيار وقف إطلاق النار بأيام قليلة، وعدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "أن المجاعة في غزة هو قرار سياسي صهيوني بالكامل بحسب المواقف الصحفية المعلنة" بحسب "جوناثان فاولر" مدير الاتصال في الوكالة، وقال "فاولر" في تصريحاته التي أكد فيها أن الكيان الصهيوني يفرض حصارًا خانقًا لا يسمح بمرور أي شيء، لافتًا إلى أن الدعوات الدولية لفك الحصار لم تلقَ أي صدى[31].

إن خطر المجاعة يتزايد بسبب العمليات العسكرية المطولة وواسعة النطاق، إذ يواجه (470) ألف شخص الجوع الكارثي، وقد نتج عن هذه الحرب والحصار المفرط انهيار شبه تام في كثير من القطاعات الحيوية، أبرزها الغذاء، والرعاية الصحية، وهنا تشير تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "OCHA" إلى أن أكثر من (8%) من سكان غزة يعتمدون على المساعدات الإنسانية كمصدر رئيس للعيش، ما يجعل الأزمة ذات أبعاد متعددة تتطلب استجابة إنسانية شاملة وعاجلة[32].

ويشير موجز التقرير بآخر الأحداث على مستوى الإغاثة الإنسانية في قطاع غزة إلى النقاط الرئيسة[33] الآتية:

أولًا: تكرار الاعتداءات على السكان المدنيين العزل الذين يبتغون الوصول إلى الإعانات الغذائية وسط تفاقم الجوع بين سكان القطاع.

ثانيًا: تعاني المستشفيات الصحية في غزة من عجز كبير في توفر الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية والوقود.

ثالثًا: تواجه نحو (55) ألف امرأة حامل في غزة مخاطر صحية متزايدة كالإجهاض، وولادة أجنة ميتة، فضلًا عن رُضَّع حديثي الولادة يعانون من نقص التغذية.

رابعًا: تعلن المنظمات الإنسانية عن تحذيرات في حال عدم إدخال الوقود على الفور إلى غزة، أو السماح بالحصول عليه، فإن بلوغ الخدمات المنقذة للحياة معرضة لخطر التوقف الوشيك.

المبحث الثالث: مقترحات لتحسين إدارة الأزمة الإنسانية

تُعدّ الأزمة الإنسانية في غزة من بين أكثر الأزمات غموضًا في الجانبين الدولي والإقليمي، نظرًا لتعقيدات المتغيرات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والبيئية، التي أثرت فيها؛ بسبب ارتباطها المباشر بسياسات الحصار العسكري المتزايد من إدارة الكيان، والانقسام والتشتت السياسي الداخلي.

المطلب الأول: تعزيز دور المجتمع المدني في إدارة الأزمة

يعد المجتمع المدني أحد أهم مؤسسات الدولة الرئيسة في إدارة الأزمات الإنسانية، خاصة في سياقات تتعرقل فيها وظائف الدولة، أو تتعرض فيها الأجهزة والإدارات للشلل؛ بسبب النزاع المسلح، أو الكوارث الممتدة، وفي السياق الفلسطيني يعد المجتمع المدني عنصرًا فعالًا في تقديم الخدمات الأساسية، وحماية حقوق الإنسان، وتوثيق الانتهاكات، وتنسيق جهود الإغاثة، في ظل ظروف الاحتلال، والحصار، وتكرار العدوان، وتعزيز دور المجتمع المدني في إدارة الأزمة الفلسطينية، وذلك عن طريق إشراك المجتمع الفلسطيني بإعداد تخطيط واستجابة سريعة للأزمات المختلفة، التي يمر بها مثل الأزمات السياسية، والاقتصادية، والإنسانية، بمساعدة منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأهلية، والروابط الاجتماعية، فضلًا عن لعبه بدور مهم في توفير الدعم والإغاثة للمتضررين، والمشاركة خلال خطوات تحقيق السلام، والتأثير بالحكومات والمجتمع الدولي للمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني[34].

من جهة أخرى يسعى الكيان إلى منع حركة حماس ومنظماتها المدنية والإدارية من أي محاولة لتنظيم حياة الفلسطينيين هذا من جانب، ومن جانب آخر يعمل الكيان على إعادة صياغة نفسه كجهة أكثر كفاءة وقدرة في إدارة الأزمة الإنسانية في غزة، إذ أقدم الكيان على إنشاء "وحدة المساعي الإنسانية المدنية في غزة"، بهدف تنسيق ما تصفه بالجوانب الإنسانية في أثناء الحرب، إذ توسعت تدخلات هذه الوحدة بشكل مفرط ومستمر بالتنسيق مع المجتمع الدولي، للسيطرة على ممرات توزيع المساعدات الإنسانية، إذ ينظر إلى هذه الوحدة بهدف تأسيس إدارة مدنية تحت إشراف السيطرة الصهيونية[35].

وفضلًا عن المساعي، التي سعت إليها الجهات الفلسطينية خلال الحرب، إلا أن هناك نقاط ضعف كبيرة تتطلب معالجة فورية لضمان استجابة أكثر كفاءة في المستقبل، فالحروب والأزمات تتطلب جهودًا عالية ومتضامنة، وخططًا مستقبلية، وتعاونًا حقيقيًا بين مختلف الجهات الفاعلة، وهو ما يجب العمل عليه بشكل جاد وموحد لضمان دور أكثر فاعلية في الأزمات المقبلة[36].

المطلب الثاني: مقترحات عملية للتغلب على التحديات السياسية والإدارية

أولًا: إنهاء الانقسام وعقد المصالحة الوطنية الفلسطينية

إن عقد الصلح، وإنهاء التشتت الفلسطيني يعد أحد أهم البدائل المطروحة لمواجهة مخاطر طمس القضية الفلسطينية، إذ يمثل التفكك الحاصل داخل الأطر السياسية والإدارية أحد العناصر التي استغلها الكيان الصهيوني لتعميق واتساع الهيمنة الصهيونية داخل الأراضي الفلسطينية، وعرقلة أي مشروع لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، إذ إن استمرار الانقسام داخل الهيئات السياسية والإدارية الفلسطينية يسهل من عملية التوسع، وضم أراضي جديدة تحت السيطرة الصهيونية، لذا يتوجب على الحكومة الفلسطينية توحيد الكلمة والجهود من أجل إنهاء الانقسام، وتنسيق الجهود شعبًا وحكومة ضد الكيان الغاصب[37].

ثانيًا: هيكلة نظام الحكم وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية

يكتسب هيكلة نظام الحكم والعمل على إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية أهمية كبيرة لأجل الوقوف ضد الكيان الصهيوني، ومواجهة مخاطر تسوية القضية الفلسطينية، إذ تعد منظمة التحرير الفلسطينية الإطار السياسي الشرعي الوحيد المعترف به دوليًا لتمثيل الشعب الفلسطيني، ولكنها بحاجة إلى العديد من الإصلاحات الجذرية الشاملة لضمان شمولية تمثيلها للفئات الفلسطينية جميعًا وبطريقة ديمقراطية، إذ إن الغرض من إعادة هيكلة منظمة التحرير من أجل ضم شمل الفصائل الفلسطينية جميعًا، بما في ذلك الجهاد الإسلامي، وحركة حماس، والعمل على تجديد شرعيتها من خلال انتخابات ديمقراطية أو التوافق في هذه المرحلة من الأطراف الفلسطينية كافة، إذ إن التوصل إلى هذه الحلول يعزز من قوى الموقف الفلسطيني في مواجهة التهجير الصهيوني القسري، والوقوف ضد سياسات الكيان التعسفية ضد الشعب الفلسطيني[38].

ثالثًا: صياغة حوار وطني شامل لتحقيق التوافق السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية

يعد الحوار الوطني الحجر الأساس لإعادة تشكيل نظام سياسي فلسطيني رصين قائم على أساس التمثيل الديمقراطي الشامل، والذي يضم الأطراف الوطنية والفصائل كافة، إذ يجب أن يكون هذا الحوار شاملًا وغير مشروط، وتحكمه ضوابط على حساب فئات معينة، إذ يناقش فيه إعادة إعمار البلاد، فضلًا عن مستقبل الحكم في فلسطين، والعمل على إدخال إصلاحات دستورية، والعمل على بيان آليات إجراء انتخابات ديمقراطية، وتشكيل حكومة من أجل إنقاذ الشعب الفلسطيني، والذي تحمل مرارة الحرب الصهيونية البشعة والتهجير المتعمد[39].

رابعًا: تشكيل حكومة توافق وطني مؤقتة لإدارة المرحلة الانتقالية

تعمل الإدارة الفلسطينية بتوحيد المؤسسات كافة، والمباشرة في إعادة إعمار قطاع غزة جراء الحرب الصهيونية، وما صاحبها من عمليات إبادة متعمدة على المدنيين، وعلى الوحدات المدنية، ومؤسسات الدولة والتحضير لتنظيم اقتراع عام بإشراف لجنة الانتخابات الفلسطينية المركزية في أقرب وقت ممكن وفقًا لأحكام قانون الانتخاب الرسمي، وأيضًا اتفاق الأطراف على توحيد المساعي الوطنية لمقاومة العدوان الصهيوني، ووقف جرائم الإبادة الجماعية المنفذة بوساطة جيش الاحتلال مع التوصل إلى اتفاق نحو وحدة وطنية فلسطينية متكاملة، تشمل القوى والفصائل الفلسطينية، ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتأسيس حكومة توافق وطني مؤقتة في أثناء حرب الإبادة أو بعدها، مهمتها القيام بواجباتها الفنية والإدارية في الإغاثة، وإزالة آثار العدوان، وإعادة إعمار غزة والمناطق المنكوبة، وشددت الفصائل رفضها المطلق لكل أشكال الوصاية، ومحاولات سلب الشعب الفلسطيني حقه في تمثيل نفسه، أو مصادرة قراره الوطني[40].

الخاتمة

رغم المساعي الدولية الغربية والعربية المنفذة لمعالجة الوضع الإنساني في غزة، ومحاولة الوصول إلى تهدئة بين الطرفين، ووقف إطلاق النار، غير أن العوائق السياسية، والاقتصادية، والإدارية ما زالت تعيق تحقيق نتائج مستدامة، لذا يتطلب توحيد الجهود قولًا وفعلًا، وتحسين الأوضاع بشكل متكامل يجمع بين الإغاثة الفورية، وإعادة الإعمار والالتزام بالدبلوماسية الفاعلة مع ضرورة التزام المجتمع الدولي بمسؤولياته القانونية والإنسانية لضمان تحسين حياة المدنيين في غزة، وإلزام رئيس وزراء الاحتلال "بنيامين نتنياهو" على ضرورة وقف إطلاق النار في غزة، وفتح المجال، وتأمين الممرات والطرق لإيصال المساعدات الإنسانية والطبية إلى الفلسطينيين مع ضرورة دخول المنظمات العالمية والإقليمية للاطلاع على أعمال العنف والتخريب، التي طالت الأفراد والبنى التحتية في غزة بغية توفير أجواء ملائمة بعد الدمار الذي حصل وما زال مستمرًا في فلسطين.

الاستنتاجات

1. تباين الفاعلية الإغاثية، إذ أن الجهود الدولية والإقليمية رغم اتساع نطاقها تظل رد فعل آني يفتقر إلى الاستدامة، فتغلبت المساعدات الإنسانية العاجلة على مشاريع إعادة الإعمار والتنمية الهيكلية.
2. إن الأزمة في غزة ليست لوجستية فحسب بل هي أزمة سياسية بامتياز، إذ يُستخدم الملف الإنساني كأداة للضغط السياسي، مما أدى إلى تحويل الاحتياجات الأساسية إلى ملفات تفاوضية.
3. يُعدّ الانقسام السياسي الفلسطيني والتدخلات الخارجية من أبرز المعوقات التي تعرقل إدارة الأزمة بفاعلية.
4. يشكّل الحصار والقيود المفروضة بشكل مستمر على غزة عائقًا بنيويًا يحول دون الانتقال إلى التعافي، وإعادة الإعمار، إذ يحدّ من تدفق المساعدات والمواد الأساسية مما يسهم في إطالة أمد الأزمة الإنسانية، وتعميق آثارها الاجتماعية والاقتصادية.
5. استمرار سياسات الاحتلال المتمثلة في القتل الممنهج والتجويع وسلب الأراضي يشكل العائق الأكبر أمام أي معالجة إنسانية حقيقية في غزة.

6. منع إدخال المساعدات الإنسانية أدى إلى تفاقم الأزمة، إذ أصبح المدنيون في مواجهة مباشرة مع نقص الغذاء والدواء والخدمات الأساسية.

التوصيات

1. تفعيل الضغط الدولي والإقليمي على الاحتلال لوقف القتل، والتجويع، وسلب الأراضي، باعتبار هذه الممارسات انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني.
2. إلزام الاحتلال بفتح المعابر، ورفع القيود عن قطاع غزة، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومنتظم تحت إشراف دولي محايد.
3. دعم دور المجتمع المدني، وتبني استراتيجية شاملة تجمع بين الإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية.
4. تبني استراتيجية شاملة تجمع بين المساعدات الفورية والضغط السياسي، بحيث لا تقتصر الجهود على الإغاثة، بل تمتد إلى معالجة جذور الأزمة.
5. فرض تدابير دبلوماسية واقتصادية منسقة للحد من السياسات التي تؤدي إلى مصادرة الأراضي أو تغيير الواقع الديمغرافي.
6. تشجيع الأطراف السياسية الفلسطينية على تجاوز الانقسام الداخلي، بما يضمن وجود قيادة موحدة قادرة على إدارة الأزمة الإنسانية بكفاءة أكبر.

المصادر

(1) United Nations. Report: Gaza Strip Rapid Damage and Needs Assessment, April 2026. New York: United Nations, 2026. Accessed June 1, 2026. https://www.un.org/unispal/document/report-gaza-strip-rapid-damage-20apr26/ .

(2) United Nations, Report: Gaza Strip Rapid Damage and Needs Assessment, April 2026.

(3) أصداء وانعكاسات حرب غزة على العلاقات الإقليمية والدولية، ترجمة: عبد الحميد فحام، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، قضايا سياسية، 2023.

(4) مازن كريم، مع عودة العدوان على قطاع غزة ما هي أبرز التحديات السياسية دوليًا، قدس برس، 2025، متاح على الرابط الآتي: https://qudspress.com/187079/، تم الدخول إليه في تأريخ 2025/5/5.

(5) يوميات من غزة لا وقت للحداد على أي شخص أو أي شيء، برنامج الأغذية العالمي، 2023، دراسة منشورة على الرابط الآتي: https://2h.ae/FgArm، تم الدخول إليها في تأريخ 2025/5/8.

(6) ما الذي يفعله برنامج الأغذية العالمي بشأن الاستجابة لحالة الطوارئ الفلسطينية، برنامج الأغذية العالمي، 2025، دراسة منشورة على الرابط الآتي: https://ar.wfp.org/emergencies/palestine-emergency، تم الدخول إليها في تأريخ 2025/5/9.

(7) الجوع في غزة: برنامج الأغذية العالمي يحذر من أن وقف إطلاق النار ينبغي استمراره لمواصلة تدفق المزيد من المساعدات، برنامج الأغذية العالمي، 2025، دراسة منشورة على الرابط الآتي: https://2h.ae/UNkvn، تم الدخول إليها في تأريخ 2025/5/10.

(8) هند خضري، يوميات من غزة: من لم يمت من القصف الجوي سيموت من الجوع، برنامج الأغذية العالمي، 2023، دراسة منشورة على الرابط الآتي: https://2h.ae/FNUcK، تم الدخول إليها في تأريخ 2025/5/10.

(9) منظمة الصحة العالمية ترحب بصمود وقف إطلاق النار في غزة وتحذر من آثار الحرب في السودان، الأمم المتحدة، 2025. دراسة منشورة على الرابط الآتي: https://2h.ae/PImy، تم الدخول إليها في تأريخ 2025/5/12.

(10) وقف إطلاق النار في غزة يمنح بصيصًا من الأمل ولكن الطريق لاستعادة النظام الصحي محفوف بالتحديات، منظمة الصحة العالمية، المركز الإعلامي، 2025، دراسة منشورة على الرابط الآتي: https://2h.ae/LfNKT، تم الدخول إليها في تأريخ 2025/5/15.

(11) فيليب لازاريني، تصريحات صحفية للمفوض العام للأونروا، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، 2025/3/10، متاحة على الرابط الآتي: https://shortlink.uk/1qH-o، تم الدخول إليها في تأريخ 2026/5/30.

(12) تقرير الأونروا رقم 214 حول الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس)، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق، 25 آذار 2026، متاح على الرابط الآتي: https://shortlink.uk/1qJgr، تم الدخول إليه في تأريخ 2026/5/30.

(13) European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations: A study published on the European Union website at the following link: https://2h.ae/xVRpM .

(14) Ibid.

(15) رزون عيسى وآخرون، المشهد الحقوقي لفلسطين، منظمة القانون من أجل فلسطين، العدد 266، 2025، تقرير المشهد الحقوقي لفلسطين.

(16) مازن كريم، مصدر سبق ذكره.
(17) ترحيب دولي وأممي بقرار مجلس الأمن وقف إطلاق النار في غزة، شبكة موقع الأناضول، 2024، دراسة منشورة على الرابط الآتي:https://2h.ae/CLZdJ، تم الدخول إليها في تأريخ 2025/5/20.
(18) ترحيب دولي وأممي بقرار مجلس الأمن وقف إطلاق النار في غزة، المصدر نفسه.
(19) مسؤول الإغاثة في الأمم المتحدة لمجلس الأمن: "لا يمكننا قبول العودة إلى الظروف التي كانت سائدة قبل وقف إطلاق النار"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2025/3/18، دراسة منشورة على الرابط الآتي: https://2h.ae/wvdwK، تم الدخول إليها في تأريخ 2025/5/20.
(20) التداعيات الإقليمية لاتفاق غزة على المحور الشيعي، المركز العربي لدراسات التطرف، تقرير، 2026/1/28.
(21) أيهم السهلي، كيف تفاعلت بعض الدول العربية مع العدوان على قطاع غزة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 13 أكتوبر 2023.
(22) بيان منشور على موقع وزارة خارجية المملكة العربية السعودية، 2025، متاح على الرابط الآتي: https://www.mofa.gov.sa/ar/ministry/statements/Pages/n45136.aspx، تم الدخول إليه في تأريخ 2025/1/20.
(23) حنان أبو سكين، المواقف الإقليمية والدولية من الحرب على غزة ... المحركات والدوافع، تحليلات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 2023.
(24) تيسير محيسن، أزمات غزة الإنسانية بين معاناة السكان والاستخدام السياسي، مركز الأبحاث الفلسطيني، متاح على الرابط الآتي: https://shortlink.uk/1w3de، تم الدخول إليه في تأريخ 2025/1/25.
(25) عمر شعبان إسماعيل، تصورات فلسطينيي غزة لنظام الحكم المستقبلي، تباينات واضحة وطموحات عالية، مبادرة الإصلاح العربي، فلسطين، 2025، متاح على الرابط الآتي: https://shortlink.uk/1qEDJ، تم الدخول إليه في تأريخ 2025/1/25.
(26) المصدر نفسه.
(27) المصدر نفسه.
(28) عبد الله شرشرة، وأحمد رفيق عوض، تصورات ورؤى استشرافية لمستقبل الحكم في فلسطين، بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، 2025، ص5.
(29) المصدر نفسه، ص6.
(30) عمر شعبان إسماعيل، مصدر سبق ذكره.
(31) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، تقرير الأونروا رقم 170 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية التي تشمل القدس، 2025.
(32) بيوند خورسندي، 5 مناطق موبوءة بالجوع، حيث تلوح المجاعة في الأفق، تقرير الأمم المتحدة، 2025، متاح على الرابط الآتي: https://2h.ae/YyKdG، تم الدخول إليه في تأريخ 2025/5/20.
(33) آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم 297 قطاع غزة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية للأراض الفلسطينية المحتلة، 2025/6/18، دراسة منشورة على الرابط الآتي: https://shortlink.uk/1qEFL، تم الدخول إليه في تأريخ 2025/7/20.
(34) يواف زيتزن، العميد الجديد في الجيش الصهيوني: سيقوم بدمج وتنفيذ العمليات الإنسانية في غزة، 2024، متاح على الرابط الآتي: https://www.ynet.co.il/news/article/r1t7jdhic، تم الدخول إليه في تأريخ 2025/5/25.
(35) المصدر نفسه.
(36) الحرب على غزة وانعكاساتها على المجتمع المدني: تقييم الواقع وتحديات المستقبل، مركز الدراسات السياسية والتنموية، تقرير، فلسطين، 2025.
(37) عبد الله شرشرة، وأحمد رفيق عوض، مصدر سبق ذكره، ص11.

(38) المصدر نفسه، ص 12-13.
(39) المصدر نفسه، ص13-14.
(40) اتفاق حماس وفتح لتشكيل حكومة وفاق وطني لإدارة الضفة الغربية وغزة بعد الحرب، swissinfo.ch الشؤون العربية في الصحافة السويسرية، تقرير، 2024، متاح على الرابط الآتي: https://linksshortcut.com/VcNmH، تم الدخول إليه في تأريخ 2025/5/26.